مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

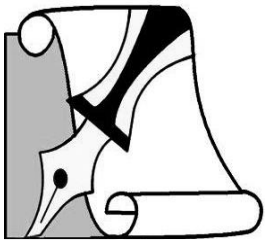

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" تعتزم بناء جدار عازل مع الأردن..
ونتنياهو يشكّل مجلس حرب جديد ويستبعد بن غفير
قادة المؤسسة الأمنية للكابينت: الضفة على وشك الانفجار..
ومصلحتنا في التهدئة

مع دخول حملة الإبادة الإسرائيلية الجماعية في غزة شهرها الثاني عشر، يبدو أن لا بوادر تشير إلى وقف المجازر الإسرائيلية اليومية، خصوصًا في ظلّ الجمود الذي تشهده مفاوضات الدوحة وعدم حدوث أي تقدّم جدّي، باستثناء بعض التصريحات هنا وهناك، والتي تلمح إلى وجود بارقة أمل، من دون أن تجد ترجمة لها على أرض الواقع. هذا في الوقت الذي تُحاول فيه القيادة الصهيونية الفاشية نقل تجربة قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وإن كان الوضع حتى الآن لم يصل إلى مستوى عمليات الفتك والبطش وسفك الدماء والتدمير والتهجير في القطاع، ولا سيما أن الاحتلال يواجه مقاومة عنيفة وشرسة من قِبَل مجموعات المقاومة الشبابية هناك، والتي توقِع يوميًا قتلى وجرحى في صفوف الصهاينة.

إلى ذلك، واصل الاحتلال عملياته العسكرية في الضفة منذ 28 آب الماضي، خصوصًا في محافظات: طولكرم، وجنين، وطوباس، ما أسفر عن استشهاد 48 فلسطينيًا، بينهم 21 من جنين، 9 من طولكرم، 14 من طوباس، 3 من الخليل، وشهيد من نابلس. وبذلك ارتفع عدد الشهداء في الضفة الغربية إلى أكثر من 700، والمُصابين إلى أكثر من خمسة آلاف وسبعمئة، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وسط اقتحامات يومية تتخلّلها اعتقالات ومواجهات وتدمير ممنهج للبنى التحتية، بمشاركة القوّات البريّة والجويّة.

وفيما يعيش الاحتلال صدمة مقتل 3 صهاينة على معبر الكرامة مع الأردن، تعتزم "إسرائيل" إقامة جدار عازل على غرار الجدار الذي كان قائمًا في غزة، التي تستمر فيها المجازر اليومية مُستهدفة خيام إيواء النازحين، الأمر الذي يؤدّي إلى وقوع عشرات الشهداء من المدنيين، والأطفال، والعُجَّز.

وكان لافتًا صـــدور معطيات جديدة حول عملية "طوفان الأقصـــى"، تُظهر حجم الضـــربة التي تلقّتها المؤسسة العسكرية جرّاء ذلك، إذ كشف تحقيق لهيئة البث الإسرائيلية، مساء 10 أيلول، أن سلاح الجو كان في "أدنى مستوى استعداد على الإطلاق" في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ولم تكن لديه طائرات جاهزة للإقلاع يومها سوى طائرتين ومروحيّتين.

الإبادة الجماعية في غزة: الأرقام تتحدّث عن نفسها

نشَر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة تحديثاً لآخر أرقام الحرب الدامية، أشار فيه الى ارتفاع عدد المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضـــد قطاع غزة، منذ بدء الحرب الدامية إلى3,568 مجزرة، أدّت إلى سقوط أكثر من 51 ألف شهيد ومفقود.

وذكَر أن تلك المجازر أســـفرت عن وجود 10,000 مفقود، و41,020 شـــهيداً، ممّن وصـــلوا إلى المستشفيات.

وأوضـــح المكتب أنّ من بين عدد الشـــهداء، هناك 16,756 شـــهيداً من الأطفال، منهم 115 طفلاً رضيعاً وُلِدوا واستُشهدوا في حرب الإبادة الجماعية، و36 استُشهدوا نتيجة المجاعة، و11,500 طالب وطالبة.

كما تسـبّبت الحرب بخسـائر مالية بلغت قيمتها 33 مليار دولار، وفي اسـتشـهاد أكثر من 11 ألف فلسطينية.

ومن بين العدد الإجمالي، هناك 11,346 شـهيدة من النسـاء، و885 شـهيداً من الطواقم الطبيّة، و82 شهيداً من الدفاع المدني، و172 شهيداً من الصحافيين، و750 مُعلّماً ومُعلّمةً وعاملاً في سلك التعليم، و115 من العلماء وأساتذة الجامعات والباحثين.

وأشـار المكتب إلى أنه بسـبب الحرب أقام الاحتلال سـبع مقابر جماعية داخل المسـتشـفيات، حيث تم انتشال 520 شهيداً من تلك المقابر.

وأدّت الحرب أيضـاً إلى إصـابة 94,925 جريحاً، فيما مثّل الأطفال والنساء ما نسبته 69% من عدد الضَّحايا، وبات هناك 17,000 طفل يعيشون بدون والديهم أو بدون أحدهما؛ فيما هناك أيضاً 3,500 طفل مُعَرّضون للموت بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء.

وأكّد المكتب الإعلامي أن قوات الاحتلال استهدفت 178 مركزاً للإيواء منذ بدء الحرب. وأشار إلى أن سلطات الاحتلال تواصل إغلاق معبر رفح لليوم الـــ 126 على التوالي، حيث انعكس ذلك سلباً على السكّان، خاصــة المرضــى، وأصــبح هناك 12,000 جريح بحاجة ماسّــة للسـفر للعلاج في الخارج؛ إضافة إلى 10,000 مريض سرطان يواجهون الموت وبحاجة للعلاج.

وكشفت الإحصائية أن هناك 3,000 مريض بأمراض مختلفة يحتاجون للعلاج في الخارج، فيما خلّفت الحرب 1,737,524 مُصاباً بأمراض مُعدية نتيجة النزوح، و71,338 حالة عدوى التهابات كبد وبائي بسبب النزوح.

كذلك أدّت الحرب إلى تعرّض 60,000 ســـيّدة حامل لخطر انعدام الرعاية الصـــحيّة، وتعرّض 350,000 مريض مُزمن للخطر بسبب منع إدخال الأدوية.

وخلال الحرب أظهرت الأرقام التوثيقية أن قوّات الاحتلال اعتقلت 5,000 مواطن، من بينهم 310 حالات اعتقال للكوادر الصحية، و36 حالة اعتقال صحافيين ممّن عُرفَت أسماؤهم.

علاوة على ذلك، تســـبّبت الحرب في نزوح مليوني مواطن من قطاع غزة، وإلى تدمير 200 مقر حكومي، و123 مدرسة وجامعة بشكل كلّي، و335 مدرسة وجامعة بشكل جزئي.

وبيّنت الأرقام أن قوّات الاحتلال دمّرت بشكل كامل 611 مسجداً، و214 دمّرت بشكل جزئي؛ إضافة إلى ثلاث كنائس، و206 من المواقع الأثرية والتراثية.

كما دمّرت قوّات الاحتلال 150,000 وحدة سكنية بشكلٍ كلّي، فيما باتت 80,000 وحدة سكنية غير صالحة للسكن؛ علاوة على تدمير الاحتلال 200,000 وحدة سكنية بشكل جزئي، مع تدمير 3,130 كيلومتراً من شــبكات الكهرباء؛ إضــافة إلى 700 بئر مياه دُمّرت وأُخرجت من الخدمة، و34 منشــأة وملعباً وصالة رياضية.

جدار عازل مع الأردن لمنع تهريب السلاح للضفة

في إحياءٍ لمشـروع سـبق أن طُرح قبل نحو 20 عاماً، أعلن رئيس وزراء الاحتلال الإسـرائيلي، بنيامين نتنياهو، في 11 الجاري، عزمه إقامة جدار على الحدود مع الأردن لمنع ما زعم أنها محاولات لتهريب أسلحة ومُقاتلين من المملكة إلى الضفة الغربية وإسرائيل.

وقال نتنياهو في كلمة له خلال تفقّده لمنطقة الحدود مع الأردن برفقة قادة في الجيش الإسرائيلي: "نحن في خضم صراع متعدّد الساحات، نحتاج فيه إلى تأمين حدودنا الشرقية مع الأردن".

وجاءت زيارة نتنياهو إلى منطقة الحدود بعد 3 أيام من مقتل 3 إسرائيليين من حرّاس معبر الملك حسين (اللنبي وفق التسمية الإسرائيلية) الحدودي، في 8 أيلول الحالي، برصاص سائق شاحنة أردني.

وفي حين لم يوضح نتنياهو الجهة التي تقوم بمحاولات التهريب التي يدّعيها، قال: سنعمل هنا على إقامة جدار حصين أمام محاولات التهريب، ونفعل ذلك بالتنسيق مع الجيران. ومن المهم بالنسبة لنا أن نضمن أن تظل هذه الحدود حدود سلام وأمن.

الجدير بالذكر أن اتهامات "إسرائيل" بشأن "تهريب أسلحة" إلى الضفة الغربية عبر الحدود الأردنية ليست جديدة؛ لكن نتنياهو أضاف لها تهريب من وصَفهم بـ "المُخرّبين". ففي 13 أغسطس/ آب 2024، دعا وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، إلى الإسراع ببناء جدار على طول الحدود مع الأردن، زاعماً أن "وحدات الحرس الثوري الإيراني تتعاون مع حركة حماس في لبنان لتهريب أسلحة وأموال إلى الأردن، ومنها إلى الضفة الغربية".

بدورها، ردّت عمّان على ذلك بمنشور لوزير الخارجية أيمن الصفدي، عبر منصّة إكس، قال فيه إنه "لا الادّعاءات المُفبركة، ولا الأكاذيب التي ينشرها مسؤولون إسرائيليون متطرّفون، وبما في ذلك تلك المُستهدِفة الأردن، قادرة على إخفاء حقيقة أن عدوان إسرائيل على غزة، وخروقاتها القانون الدولي، واستباحتها حقوق الشعب الفلسطيني، هم التهديد الأكبر لأمن المنطقة واستقرارها".

وأعاد كاتس في حديثه عن بناء الجدار مع الأردن فكرة مشروع طرحته "إسرائيل" قبل نحو 20 عاماً، لبناء جدار على طول 238 كيلومتراً، من بحيرة طبريّا حتى خليج العقبة. لكن "إسرائيل" تراجعت عن المشروع لأسباب مالية؛ إذ تُقَدّر تكلفته بنحو ملياري دولار؛ وترفض وزارة المالية تخصيص ميزانية له، وتُطالب الجيش بتوفير المبلغ من ميزانيّته الضخمة.

إلّا أن نتنياهو أعاد إحياء فكرة المشروع عام 2018، بهدف منع تسلّل لاجئين من إفريقيا. وقال آنذاك إن "إسرائيل هي إحدى الدول القليلة التي تسيطر على حدودها بشكل شبه كامل. ومع ذلك، فلدينا حدود واحدة لم يجرِ التعامل معها بعد من حيث الجدار، وهي الحدود الشرقية (مع الأردن)؛ وسيتعيّن علينا إغلاقها كذلك".

وعلى أيّ حال، فإنّ بناء جدار إسرائيلي على الحدود الشرقية من الضفة الغربية المحتلة، يجب أن يتم بعد موافقة السلطة الفلسطينية بصفتها الجهة الشرعية المسؤولة عن هذه المنطقة، حيث يبلغ طول الحدود الأردنية مع "إسرائيل" والضفة الغربية 335 كيلومتراً، منها 97 كيلومتراً مع الضفة الغربية، و238 كيلومتراً مع "إسرائيل".

كما يرتبط الأردن مع "إسرائيل" بثلاثة معابر حدودية هي: الشيخ حسين (نهر الأردن من الجانب الإسرائيلي) وجسر الملك حسين (اللنبي)، ووادي عربة (إسحاق رابين).

إشارة هنا إلى أنه لم يصدر عن الجانب الأردني تعقيب بشأن مزاعم "التهريب" التي صدَرت عن نتنياهو. لكن عمّان سبق أن نفتها على لسان وزير خارجيتها أيمن الصفدي، ووصفتها بأنها "أكاذيب وادّعاءات مُفبركة". وكانت إسرائيل والمملكة الأردنية وقّعتا اتفاقية سلام بينهما تُعرَف باسم "وادي عربة" في العام 1994.

تحذيرات إسرائيلية من تصعيد الوضع بالضفة

في ظلّ اندفاعة القيادات اليمينية الصهيونية لاستنساخ تجربة غزة بالضفة، حذّرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) من وقوع مئات القتلى الإسرائيليين في حال تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية المحتلة.

ونقلت القناة 13 العبرية في 12 الجاري، أن كبار المسؤولين، بما في ذلك وزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، ورئيس أركان جيش الاحتلال هرتسي هليفي، أشاروا خلال اجتماع الكابينت الأخير إلى أن الوضع في الضفة الغربية على وشك الانفجار، بما قد يؤدّي إلى سقوط مئات القتلى في "إسرائيل".

واستعرض قادة المؤسسة الأمنية أمام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والوزراء، بيانات حول كميّة الأسلحة التي عُثِر عليها في المنطقة، وأعمال سرقة أسلحة. وأوضحوا أنه إذا وصل الوضع إلى حدّ الانفجار، فسيؤدّي ذلك إلى "سقوط العديد من الضحايا جرّاء عمليات انتحارية أيضاً". وفي حين تشدّد المؤسسة الأمنية على ضرورة تهدئة الوضع، طُرِحَت خلال الجلسة مسألة تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، والتي يُعيقها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وكذلك مسألة "الوضع القائم" في المسجد الأقصى، في ظل الاقتحامات والاستفزازات التي دأب عليها وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير مؤخّرًا.

وطلَب المسؤولون الكبار من نتنياهو تمرير قرار حكومي بهذا الشأن، لكن نتنياهو يكتفي بإعلان عام، أن أي اقتحام للمسجد الأقصى يجب أن يمر عن طريقه.

وأكثر من ذلك، تلقّت المؤسسة الأمنية ردوداً سلبية على كلّ اقتراح قدّمته لأعضاء "الكابينت". وقالت القناة إن احتمال اشتعال الضفة الغربية يُثير قلقاً كبيراً في أوساط المؤسسة الأمنية، مُضيفة أنه ليس لدى جيش الاحتلال الإسرائيلي قوّات كافية لتعزيز وجودها في الضفة، لصعوبة نقل قوّات من الجبهة الشمالية، وأن أي تصعيد واسع النطاق في الضفة ستتم مواجهته على حساب استمرار القتال في قطاع غزة؛ وبالتالي "لن يتمكّن الجيش الإسرائيلي من القيام بجميع المهام المنوطة به في مثل هذا الوضع".

من جهتها، نقَلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن ضابط في القيادة الجنوبية، وصفته بالكبير دون ذكر اسمه، قوله إن "تحييد القدرات العسكرية والحكومية لحماس يحتاج سنة أخرى."

وبالمقابل، أشار إلى أن "النظام الحاكم لحماس على قيْد الحياة؛ لكن من الممكن إلحاق الضرر بحماس بحيث لا تتمكّن من التعافي بعد الآن". كما زعَم أنه "خلال عام ستكون حماس جسماً ضعيفاً، وسيكون للجيش الإسرائيلي حريّة العمل الكاملة في قطاع غزة، وسيكون هناك انخفاض كبير في المخاطر التي تتعرّض لها مستوطنات مُحاذية لقطاع غزة.

وكان الوزير النازي بن غفير قد وجّه رسالة إلى نتنياهو في 6 أيلول الحالي، طلَب فيها أن تشمل أهداف الحرب هزيمة "حماس" والفصائل الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية المحتلة. وذكَر بن غفير في رسالته، أن عملية طوفان الأقصى، التي نفّذتها حركة حماس في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، جاءت "نتيجة مفهوم خطير؛ ونتيجة له، نحن الآن في حالة حرب على عدّة جبهات. وإحدى هذه الجبهات هي جبهة يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلّة)".

وكتَب الوزير بن غفير: "لكن للأسف الشديد، على هذه الجبهة، لا يزال هذا المفهوم قائماً في مُجمله تقريباً، إذ يُسمح بحركة سكّان السلطة الفلسطينية بحريّة في المحاور؛ والمنظمات الإرهابية في طور تعزيز كبير لقدراتها. وينعكس هذا في التزايد الحاد في محاولات المنظمات الإرهابية، في الآونة الأخيرة، تنفيذ هجمات مُميتة بوسائل مختلفة، بحيث قُتِل ثلاثة من رجال الشرطة الإسرائيلية في هجوم إطلاق نار قاتل يوم الأحد على معبر ترقوميا".

"إسرائيل" ومعضلة الانتصار على "حماس"

ليس بعيداً عمّا تقدّم، جَدّدت قيادات عسكرية إسرائيلية سبق أن تولّت مناصب رفيعة، انتقاداتها وتحذيراتها لتل أبيب، بأنها لن تنتصر على "حماس"، بعدما وقَعت في حفرة استراتيجية تزداد عمقاً مع الأيام. ومن غير المؤكّد ما إذا كانت ستعرف كيف تخرج منها، مُشدّداً على أنها ارتكبت ثلاثة أخطاء. ولهذه الغاية، أكّد رئيس سابق لمجلس الأمن القومي في "إسرائيل"، غيورا آيلاند، في مقال نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنه حتى تلك العروض الفاخرة التي عرَضها نتنياهو في مؤتمره الصحافي لا يُمكنها إخفاء الواقع الصعب. فإسرائيل وقَعت في حفرة استراتيجية تزداد عمقاً؛ ويتساءل: كيف وصلنا إلى هذا الوضع، وبتنا نحارب على سبع جبهات، من دون أن ننجح في تحقيق النصر في أيّ منها. ويعتبر أن الحدث المؤسّس لهذا كلّه، طبعاً، هو ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر؛ لكن بعده مباشرة، تبنّت إسرائيل ثلاثة قرارات استراتيجية خاطئة. وتمثّل الخطأ الأوّل في تبنّي السردية التي تقول إننا نحارب في غزة ضدّ تنظيم "إرهابي".

وأضاف: في الحرب بين الدول، من الصواب استخدام التفوّق النسبي على العدو. وتفوُّقنا لا يتمثّل في الجانب العسكري، بل في القدرة على خنق الطرف الآخر اقتصادياً". وطبقاً لآيلاند، يتمثّل الخطأ الثاني في تبنّي شعار "الضغط العسكري فقط"... ومَن تبنّى هذه الفكرة لا يُدرك طبيعة الحروب في القرن الحادي والعشرين، لأن العنصر الأهم في حروب اليوم هو الكسان.

وتابع: "تُدرك" حماس ذلك جيّداً، بينما لا نفهمه نحن. بينما من على شاكلة السنوار لا يخشون الضغط العسكري، ولا يتأثّرون بعدد القتلى في صفوفهم. السنوار، مثل لويس السادس عشر والقيصر الروسي، يخشى من أمرين فقط: وجود بديل سلطوي، ومن جموع جائعة وغاضبة. إسرائيل أهملت بذْل الجهود على هذين الصعيدين. هذا ما يقودنا إلى الخطأ الثالث: عندما سأل الرئيس بايدن نتنياهو في تشرين الأول/أكتوبر عن "اليوم التالي للحرب"، كرّر نتنياهو أخطاء كلٍّ من بيغن، وشامير، ورابين، وباراك، وشارون، إذ قال كلّ واحد منهم، بطرق مختلفة، لكن برسالة مُشابهة: مشكلة الفلسطينيين هي مشكلتنا نحن، ونحن مَن يحلّها".

وقال آيلاند: في تشرين الأول/أكتوبر، كان لدى إسرائيل فرصة نقل المشكلة إلى ساحة أُخرى، ولم يكن يترتّب علينا سوى القول: في "اليوم التالي"، لن يكون هناك حُكم لحركة "حماس" في غزة؛ لكن

أيضاً، لن تكون هناك إدارة عسكرية إسرائيلية، خصوصاً وأن إسرائيل مستعدّة لإجراء حوار مع الدول العربية والغرب، على أن يتم قبول أيّ حلّ يضمن أن تكون غزة منزوعة السلاح".

وماذا عن الحلول؟

في الواقع، بالنسبة للعديد من الجنرالات الصهاينة، وفي مُقدّمتهم آيلاند، أنه كان من المفترض أن تحسم جلسة الكابينيت، في نهاية آب/أغسطس، بين استراتيجيّتَين؛ الأولى: الموافقة على صفقة الأسرى، بكلّ ما تنطوي عليه من تنازلات مؤلمة. الفائدة من ذلك: استعادة الأسرى، وقف الانقسام الشعبي، وقف إطلاق النار في غزة، وهو ما يفتح الباب لتسوية في الشمال، ويسمح بتركيز الجهود على الضفة الغربية، التي تشكّل، اليوم، تهديداً أكبر من غزة؛ وبالإضافة إلى ذلك، إنها فرصة لتحسين مكانة إسرائيل في العالم، واستقرار الاقتصاد.

أما الخيار الثاني، فهو التنازل عن الصفقة ومواصلة القتال في غزة. وعن ذلك يقول آيلاند: "يدّعي مؤيّدو الخيار الثاني أن هذا سيؤدّي إلى تحقيق "النصر الكامل"؛ وهنا يكمن الخطأ. فاستمرار الحرب بالطريقة التي نُديرها منذ 11 شهراً لن يؤدّي إلى النصر، بل إلى أسوأ النتائج: سيموت الأسرى، وسنفقد فوائد إنهاء الحرب في غزة، ولن ننتصر".

آيلاند، الذي سبق أن دعا للتعامل مع "حماس" كدولة، ولتجميع المدنيين في القطاع دون رحمة، ولتدمير لبنان، وعدم حصر الحرب بـ "حزب الله"، يؤكّد أيضاً اليوم أنه لا يمكن الانتصار في غزة ما دامت "حماس" تتمتّع بأربع ميزات: دخول المساعدات إلى غزة بكميّات تهدّئ السكّان؛ مسؤولية "حماس" عن توزيع المساعدات، وهو ما يعزّز مكانتها السلطوية؛ قدرة "حماس" على بيع المساعدات بأسعار مرتفعة ليزداد ثراؤها أكثر بهذا المال؛ ستعرف "حماس" كيف تُجنّد مزيداً من المقاتلين للحلول محلّ مَن قُتِلوا".

من هنا يستنتج آيلاند أنه يتعيّن حتى على مَن يختار الخيار الثاني (مواصلة الحرب، مع التخلّي، فعلياً، عن استعادة الأسرى) وضع استراتيجيا مختلفة، تستهدف جميع الميزات التي تتمتّع بها "حماس". أحد الخيارات التي كان من الأفضل تنفيذه قبل عشرة أشهر هو السيطرة الكاملة على شمال القطاع.

ويخلص آيلاند إلى أن الحل يكمن بحصار شمال القطاع. فبرأيه، يجب على إسرائيل أن تُعلن لـ300 ألف من السكّان المتبقّين في هذه المنطقة ضرورة الانتقال جنوباً خلال أسبوع. بعد ذلك، سيتم وقف

دخول أي إمدادات إلى هذه المنطقة. سيكون أمام 5000 مُقاتل من "حماس" ثلاثة خيارات: الاستسلام، أو الموت جوعاً، أو استغلال الممرّات المخصّصة لخروج المدنيين والهرب. في كلتا الحالتين، خلال بضعة أشهر، لن يبقى عدو هناك".

طبقاً لهذه المقترحات الإسرائيلية الوحشية، سيحدث بعدها أحد أمرين: إمّا أن تفقد "حماس" هذه المنطقة، ما دامت الحرب مستمرة، أو سيكون من الممكن تنسيق دخول قوّات عربية، أو دولية، لتولّي مسؤولية منطقة خالية من "حماس".

وما هي خطّة نتنياهو لغزة؟!

يستعد بنيامين نتنياهو، وحكومته اليمينية المتطرّفة، للمرحلة المقبلة من الحرب على غزة، والتي تشمل "التحضير للاستيطان وضمّ شمال القطاع". ففي تحليل لرئيس تحرير صحيفة هآرتس، ألوف بن، كشَف فيه : "تدْخل إسرائيل المرحلة الثانية من الحرب على غزة، حيث ستحاول استكمال سيطرتها على شمال القطاع حتى محور نتساريم (أقامه الجيش الإسرائيلي وسط قطاع غزة ويفصل شماله عن جنوبه).

فالمنطقة سيتم إعدادها تدريجياً للاستيطان اليهودي والضم لإسرائيل، اعتماداً على درجة المعارضة الدولية التي ستنشأ بعد مثل هذه الخطوات". وتابع: "إذا تم تنفيذ الخطة، فسيتم إخراج السكّان الفلسطينيين الذين بقوا في شمال غزة من هناك، كما اقترح العقيد احتياط غيورا آيلاند، بمساعدة التهديد بالمجاعة وغطاء حماية حياتهم؛ بينما يُطارد الجيش الإسرائيلي مسلّحي حماس في المنطقة". وأشار إلى أن "نتنياهو يحلم بتوسيع أراضي إسرائيل، وسيكون هذا انتصاره المطلق."

وأكّد أن الدخول إلى المرحلة الجديدة من الحرب "بدأ بإعلان بيروقراطي صدَر في 28 أغسطس/آب الماضي حول تعيين العميد إلعاد غورين رئيساً للجهود الإنسانية المدنية في قطاع غزة، ضمن وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية". وقال إن "هذا اللقب الطويل الذي سيحمله غورين سيبقى حتى يوضع اختصار له من قِبَل الجيش الإسرائيلي، يُعادل رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية"، مُضيفاً: "عملياً، يجب أن يُطْلَق عليه حاكم غزة."

أما الخطوة التالية، فكانت إصدار نتنياهو تعليماته للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لتوزيع المساعدات الإنسانية في غزة بدلاً من المنظمات الدولية". لكن "رئيس الأركان هرتسي هليفي أبدى تحفّظات، مُحَذّراً

من الخطر على الجنود والتكاليف الباهظة؛ لكن نتنياهو لم يقتنع، ويتمسّك بموقفه". فمع السيطرة على دخول المساعدات "ستُتاح لإسرائيل فرصة طرد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) من غزة دفعة واحدة وإلى الأبد، والتي يعتبرها اليمين الإسرائيلي مشروعاً مناهضاً للصهيونية."

الخلاصة:

مساء 11 أيلول الجاري، أعلن مصدر عن اختتام مباحثات "للتهدئة" في قطاع غزة، بحضور وفد من حركة حماس، وبمشاركة مصرية وقَطَرية في العاصمة الدوحة، بمشاركة رئيس المخابرات المصرية الوزير عباس كامل، ورئيس وزراء قَطَر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووفد من "حماس" برئاسة خليل الحيّة. وأكّد أن "المباحثات اتّسمت بالجديّة، وتشكّل بادرة أمل لانتهاء الأزمة"، دون تفاصيل أكثر.

وكان سبق ذلك بيوم واحد تشكيل بنيامين نتنياهو مجلساً وزارياً جديداً ومحدوداً لإدارة الحرب، يضم كلاً من وزير الأمن، يوآف غالانت، ووزير القضاء، ياريف ليفين، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، ووزير الشؤون الاستراتيجية، رون ديرمر، ووزير الخارجية، يسرائيل كاتس، وعضو الكنيست، أرييه درعي. والمجلس الجديد يتلقّى تقارير أمنية مستمرّة من رئيس الأركان، هرتسي هليفي، وقادة الأجهزة الأمنية، حول سيْر العمليات العسكرية وإدارة الحرب على مختلف الجبهات. وقد دعا نتنياهو سموتريتش إلى المجلس، بسبب ثقته بأنه لن يقوم بتسريب معلومات، وكذلك في محاولة لإقناعه بدعم صفقة لتبادل الأسرى؛ لكنه لم ينجح بذلك حتى الآن.

وبناءً على كلّ ما سبق، تشير المعطيات إلى أن "إسرائيل" ماضية في عدوانها الوحشي على الضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى على لبنان (ضمن قواعد المقاومة)، وذلك بضوء أخضر أمريكي، في ظلّ لا مبالاة إسرائيلية بمصير الأسرى الصهاينة الذين تحوّلوا إلى ورقة تستثمر فيها حكومة نتنياهو، وتتّخذها مُبرّراً لاستمرار الحرب والحصار وإبادة الفلسطينيين. وبهذا تدخل "إسرائيل" المرحلة الثانية من حربها مع "حماس"، أي محاولة البقاء الطويل في القطاع المنكوب.